

# **Absence de mention de l'adresse réelle du défendeur et irrecevabilité du pourvoi en cassation (Cass. soc. 2023)**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 30735	<b>Juridiction</b> Cour de cassation	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Rabat	<b>N° de décision</b> 295/1
<b>Date de décision</b> 14/03/2023	<b>N° de dossier</b> 2022/1/5/2373	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b> Sociale
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Recevabilité, Procédure Civile		<b>Mots clés</b> موطنهم الحقيقي, Cassation, Domicile élu, Irrecevabilité, Notification, Pourvoi en cassation, Procès équitable, الأطراف, الطعن بالنقض, الطلب, الفصل 355 المحامي العام, المطلوب في النقض, المواطن الحقيقي, بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية, تبلغ بمقابل النقض, عدم القبول, عدم قبول الطلب, قضت محكمة النقض بعدم قبول الطلب, محكمة النقض, موطنه المختار, المستشار المقرر introductory d'instance	
<b>Base légale</b> Article(s) : 355 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		<b>Source</b> <a href="http://Juriscassation.cspj.ma">Juriscassation.cspj.ma</a>	

## Résumé en français

Un pourvoi en cassation est déclaré irrecevable lorsque la requête n'indique pas le domicile réel du défendeur. Conformément à l'article 355 du Code de procédure civile, cette mention constitue une exigence formelle dont l'inobservation est sanctionnée par l'irrecevabilité.

La Cour de cassation juge que l'indication du domicile élu chez l'avocat ne peut se substituer à la mention du domicile réel. En effet, l'absence de cette information essentielle fait obstacle à la notification du pourvoi au défendeur, ce qui constitue une violation de l'article précité.

## Résumé en arabe

مقال الطعن بالنقض – خلوه من المواطن الحقيقي للمطلوب – أثره.

بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية فإنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي، تحت طائلة عدم القبول والبين من مقال الطعن بالنقض، أنه لا يتضمن ما يوجبه المقطع الأول من الفصل المذكور.

ذلك أنه لا يتضمن ذكر المواطن الحقيقي للمطلوب في النقض، ولا يغنى ذكر موطن المختار لدى محامييه عن ذكر المواطن الحقيقي، لأن ذلك يتعدى معه تبليغ مقال النقض مما يعد خرقاً للفصل المذكور.

ويتعين التصریح بعدم قبول الطعن بالنقض.

### **عدم قبول الطلب**

## **Texte intégral**

باسم جلالة الملك وطبقاً للقانون

### **قرار محكمة النقض**

ال الصادر بتاريخ 14 مارس 2023 في الملف الاجتماعي رقم 2022/1/5/2373

بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 05/07/2022 من طرف الطاعن المذكور أعلاه بواسطة نائبه والرامي إلى نقض القرار رقم 2022/251 الصادر بتاريخ 21/04/2022 في الملف رقم 11/1501 عن محكمة الاستئناف بفاس.

وبناء على المستندات المدللة بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 سبتمبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلص والإبلاغ به الصادر بتاريخ 14/02/2023.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2023 مدتها يومه.

وبناء على المناولة على الطرفين ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد العربي عجافي.

وبناء على مستنتاجات المحامي العام رشيد لكتامي.

### **في شأن قبول الطلب:**

بناء على الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه يجب أن يتضمن المقال بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي، تحت طائلة عدم القبول.

وحيث يتبيّن من مقال الطعن بالنقض، أنه لا يتضمّن ما يوجّهه المقطع الأول من الفصل المذكور.

ذلك أنه لا يتضمّن ذكر الموطن الحقيقى للمطلوب في النقض، ولا يغنى ذكر موطن المختار لدى محاميه عن ذكر الموطن الحقيقى، لأن ذلك يتعدّر معه تبليغ مقال النقض، مما يعد خرقاً للفصل المذكور.

ويتعيّن التصرّح بعدم قبول الطعن بالنقض.

## لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بعدم قبول الطلب وتحميل الطالب الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادلة بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متراكبة من رئيسة الغرفة السيدة مليكة بنزاير والمستشارين السادة العربي عجافي مقرراً وام كلثوم قربال وعتيبة بحراوي وأمينة ناعمي أعضاء، وبمحضر المحامي العام السيد رشيد لكتامي، وبمساعدة كاتب الضبط السيد خالد الحياني.